

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكريت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اباد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهريين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
13_1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	1
35_14	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د. إياد خلف حسين العنبر	2
53_36	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د. أورايد محمد مالك كمونه	3
69_54	اليمن السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د.: حازم علي حمزة	4
90_70	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د. عيبر محمد عبد	5
105_91	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د. كاظم علي مهدي	6
119_106	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د. خالد هاشم محمد	7
135_120	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	8
151_136	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د. علي غسان سامي	9
171_152	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	10
189_172	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	11
213_190	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	12

228_214	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	13
244_229	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	14
260_245	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	15
أ_د	م.د. سارة شكر احمد	مراجعة مقال
ذ_ش	هدى عبد الحسين فياض ناصر	مراجعة مقال

دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً^٧

The Role of Organized Crime in Undermining State and Societal Security in Iraq: A Case Study of the Drug Trade.

Saima Ali Mahdi

م.م سيماء علي مهدي*

الملخص:

تعد المخدرات والمؤثرات العقلية من أكبر المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم ، ورغم الجهود المبذولة للحد من انتشارها والقوانين الصارمة التي أصدرتها جل دول العالم للحد منها تقاديا لآثارها التي تهدد العقل البشري إلا أنها تزداد انتشاراً عام بعد آخر، خاصة أنها تستهدف شريحة هامة في المجتمعات وهم الشباب لتعطيل قدراتهم العقلية وتهديد أمن الدولة والمجتمع ، فضلاً عن إرهاب إمكانات الدولة مادياً . وللحد منها يلجئ الى طرق قضائية – تشريعية – أمنية، فضلاً عن الاصلاحية كالتنشئة، التي تعد عاملاً أساسياً في الحد من مخاطر المخدرات. إذ تلعب الأسرة ومؤسسات التعليم والمجتمع والاعلام دوراً حيوياً في توجيه سلوك الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الإرهاب، أمن الدولة، المجتمع.

Abstract:

Drugs and psychotropic substances are among the most significant problems faced by all countries worldwide. Despite the efforts made to curb their spread and the strict laws enacted by most countries to limit them—aimed at avoiding their effects, which threaten the human mind—their prevalence continues to increase year after year. This is especially concerning since they target a vital segment of societies: the youth, impairing their mental capacities and threatening the security of the state and society, in addition to straining the state's financial resources. To address this issue, judicial, legislative, and security measures are employed, along with reformative approaches such as upbringing, which is a fundamental factor in mitigating the dangers of drugs. The family, educational institutions, society, and the media play a crucial role in guiding individual behavior.

Keywords: Organized Crime, Drug Trafficking, Terrorism, National Security, Society.

المقدمة:

من المسلمات القانونية و الفقهية أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ، ومتغيرة حسب الظروف سواء الزمنية أو المكانية ، فالجريمة دوافعها كثيرة فقد تكون اجتماعية أو سياسية كما يمكن أن تكون اقتصادية ، فالظواهر الإجرامية كان يغلب عليها الطابع المحلي إذ لا تتعدى حدود الدولة لصعوبة التواصل بين

تاريخ النشر: 2025 /9/30

تاريخ القبول: 2025/9/26

تاريخ التقديم : 2025/8/18

* الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية simea@uomustansiriyah.edu.iq

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
/ | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

العصابات الإجرامية، وكذلك بالنظر لارتباط هذه الظاهرة بأصحاب الطبقة الدنيا إلى أن جاء بعض الفقهاء في المجال القانوني وعلم الإجرام الذين غيروا هذه النظرية وكشفوا أن هناك جرائم ترتكب أيضاً من أصحاب الطبقات العليا وكانت معظم الجرائم تتمثل في سرقة الأموال على سبيل المثال لا على الحصر ، جرائم استغلال الأموال و الأطفال و النساء و جرائم ذوي الياقات البيضاء و الجريمة المنظمة هي إحدى الظواهر الإجرامية التي تعد من الجرائم المستحدثة التي استفحلت في جميع بلدان العالم . كما تعد الجريمة المنظمة من أخطر الجرائم وذلك لتهديد أمن و استقرار المجتمعات و العلاقات الدولية و الأمن الداخلي للدول، ومع بروز ما يسمى بظاهرة العولمة؛ اتسعت رقعة الجريمة واتخذت وصف العابرة للحدود الوطنية مما فرض تحديات كبيرة لمكافحتها على المستوى الدولي و الإقليمي . و كان العراق من الدول التي تعد منذاً لمرور المخدرات قبل سنة ٢٠٠٣م إلى دول الخليج وحتى أوروبا، إلا أن ظروفها حتمت أن يصبح متعاطياً، ومروجاً، ومحطة لزراعة المخدرات وصناعته، مع احتفاظه بكونه معبراً لهذه المواد؛ مما امتدت أضرارها إلى الفرد والأسرة والمجتمع ، وكان لابد التصدي لها عبر التشريعات الداخلية التي سنت لمواجهةها سواء في التجريم أو العقاب، فضلاً عن استحداث جهات تختص في مواجهة خطر المخدرات والوقاية منها ومراقبة ومعالجة متعاطيها.

أهمية البحث:

يسهم البحث الى تعزيز الوعي حول مخاطر المخدرات، وتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي. فضلاً عن تقديم البيانات اللازمة لوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الإدمان وتجارة المخدرات، وتحسين الخدمات الصحية والعلاجية للمدمنين والمساعدة في إعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع .

إشكالية البحث:

شهد العراق بعد سنة 2003م، زيادة ملحوظة في معدلات الإدمان وتجارة المخدرات ، وخطر المخدرات مقارب لخطر الإرهاب لان يسهم في زعزعة الاستقرار الامني والسياسي والمجتمعي ، وفي ضوء ذلك هناك عدة تساؤلات، وهي كالتالي:

- 1- ماهي الجريمة المنظمة؟.
- 2- ماهي المخدرات؟ وما أسباب انتشارها؟
- 3- ماهي اثار المخدرات على الاستقرار المجتمعي، السياسي، الأمني، والاقتصادي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

"هناك علاقة طردية بين نشاط الجريمة المنظمة وانتشار تجارة المخدرات، إذ تعتمد الشبكات الإجرامية على المخدرات كمصدر دخل رئيسي بسبب ربحيتها العالية، واعتمادها على الفساد المؤسسي

لضمان استمراريتها. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والفقر، والتفكك الاسري، والآثار النفسية للصراعات المسلحة يؤدي إقبال البعض منهم الى التعاطي ".
منهجية البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يوصف الظاهرة ويحدد أنواع المخدرات المنتشرة، طرق التعاطي، الفئات العمرية الأكثر عرضة. فضلاً عن فهم العوامل المرتبطة بها، كالأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية، والنفسية الدافعة للإدمان.

أولاً: علاقة الجريمة المنظمة بانتشار المخدرات بالعراق

كلمة الجريمة لغة مأخوذة من الجرم، الذنب فيقال منه (جرم و أجرم و إجترم) الذي يعطيه القانون ذلك الوصف و يقرر له عقاباً(أديبة،2009، ص 9-10). أما المنظمة، المنظمة لغة: فهي مشتقة من المنظم، ويقال تنظيم الأمر، أي استقام (صقر وعز الدين، 2008، ص 70).

أما تعريف الجريمة المنظمة اصطلاحاً، فتعرف بأنها: "تلك الظاهرة الإجرامية التي يكون وراءها جماعات منظمة تأخذ من العنف أساساً لنشاطها الإجرامي، وتستهدف الربح، وقد تمارس هذه الجماعات نشاطها داخل حدود الدولة الواحدة أو تتخذ من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية سبيلاً لها، وقد تكون لها علاقات بمنظمات مناظرة في دول أخرى" (الربيعي، 2018، ص 19).

وتعرف الجريمة المنظمة على أنها: "جماعة ذات بناء هيكلي ومتدرج مكونة من مجرمين محترفين يخضعون لقواعد ملزمة، وهي غالباً تنظيمات مهنية لا يتماثل أعضائها مع نموذج المجرم التقليدي، و تستخدم الجريمة كوسيلة لتحقيق الربح و السلطة" (كامل، 2001، ص 65).

وترتكب الجريمة المنظمة عن طريق عدة نشاطات التي تتخذ تارة نشاط ذو طابع مالي كتهريب الأموال أو تجارة المخدرات أو نشاط يمس بسلامة الأشخاص كالإتجار بالأشخاص وما الى ذلك.

أما **المخدرات فتعرف لغة**، بأنها مأخوذ من كلمة الخدر (بكسر الخاء) وهو ستر أو كل ما وارى الانسان من بيته ونحوه، وجمع كلمة خدر خدور، والخدر (بالفتح) الكسل وظلمة الليل والمكان المظلم(الفيروز أبادي، 1978، ص 19). أما **اصطلاحاً**، فتعرف من الناحية العلمية بأنها "مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها، أما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي، أو ابطاء نشاطه أو بنسبها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تسبب الادمان، وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة، والمشكلات الاجتماعية" (عبد، 1988، ص 103). أو تعرف بأنها "كل مادة خام او مستحضر يحتوي على مواد منبهة أو مسكرة من شأنها اذا ما استخدمت في غير الاغراض الطبية أو الصناعية، الموجهة أن تؤدي الى حالة من التعود أو الادمان عليها مما يضر الفرد أو الجماعة والمجتمع ضرراً جسماً ونفسياً واجتماعياً" (العنزي، 2014، ص 15-16).

وإن تعاطي المخدرات موضوع ذو ماضي و حاضر و مستقبل، أما الماضي فبعيد يصل إلى فجر الحياة الاجتماعية الإنسانية و أما المستقبل فأبعاده متجددة و ليست محددة(سويف،1992، ص13) . لذا فقد ورد في تراث الحضارات القديمة أثراً كثيرة تدل على معرفة الإنسان بالمواد المخدرة ، فقد وجدت في الصين واليونان والرومان والهند ومصر والعراق تلك الآثار على شكل نقوش على جدران المعابد أو كتابات على ورق البردي ، أو كأساطير رويت وتناقلتها الأجيال، فشاع إستعمالها تارة في الطب الشعبي وتارة أخرى لتعاطيها خاصة في أوقات المناسبات، ومن هذه الأصناف الآفيون، الخشخاش، القنب وأوراق الكوكا(رحمانية، 2018، ص438) ، ولما كان التشريع من أهم آليات الحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية محلياً ودولياً، فقد بدأت الدول وقبل بداية عصر التنظيم الدولي بإنشاء عصابة الامم عام 1919م بالأنشطة والمعاهدات الدولية، التي من شأنها الحد من أنتشار المخدرات، بعد ان أدركت هذه الدول عجزها لوحدها من مواجهة ظاهرة أنتشار المخدرات والمؤثرات العقلية مهما كانت امكانياتها(عبد،2018، ص72). ومن أهم الاتفاقيات التي تهدف إلى مكافحة الاتجار غير مشروع بالمخدرات و الاتفاقية الموحدة للمخدرات عام 1961 ، وقد ألزمت المادة 36 من هذه الأخيرة الدول الأطراف بتجريم الأفعال التالية(البريزات، المصدر السابق، ص 78) :

أ. زراعة المخدرات و إنتاجه أو صناعته.

ب. إعداد المخدر تمهيداً لبيعه .

ج. عرض المخدر للبيع أو التوزيع.

د. تسليم المواد المخدرة.

هـ. عمليات الوساطة و السمسرة في مجال التعامل بالمخدرات.

و. تصدير أو استيراد المخدر، او نقل المخدر.

أما موقف الشريعة فحكمها حرام شرعاً كونه يغيب العقل المسؤول عن تصرفات الانسان. على الرغم من أن كلمة مخدرات، لم ترد في القرآن الكريم، إلا أن هنالك العديد من الآيات القرآنية، التي تصدق في حكمها على المخدرات، قياساً على علة التحريم لما تسببه من أذى وضرر للمتعاطي. منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَدْعُوهُمْ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (الأعراف: 157). وفي هذه الآية الكريمة قاعدة عامة، فيها إباحة فعل الطيبات، وتحريم كل ما هو خبيث. والمخدرات، بكل أنواعها، تُعدّ من الخبائث. وإذا كان النبي قد وصف الخمر بأنها أم الخبائث، فإن هذا الوصف ينطبق، من باب أولى، على المخدرات؛ لأنها أشد ضرراً من الخمر، فتكون محرمة، بدلالة النص. ومن تلك الآية استمدت القاعدة الشرعية، التي تُعدّ من أهم القواعد الشرعية في الإسلام؛ وهي دفع المضار، وسد ذرائع الفساد. كذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْزَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلٍ

الشَّيْطَانِ فَاجْتَبَيْهُوَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿ (المائدة: 90-91). كذلك عن جابر . رضي الله عنه :: "أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنْ جَيْشَانَ وَجَيْشَانَ مِنْ الْيَمَنِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ عَنِ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ الْمَزْرُ فَقَالَ النَّبِيُّ: أَوْ مُسَكَّرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسَكَّرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ" (النسائي، حديث رقم: 5709)

وبعد تطور وسائل الاتصال والمعلومات ، اصبح من اليسير على تلك المجموعات الاجرامية ارتكاب افعالها دون التعرض لخطر الانكشاف ، وسهولة ادارة ومراقبة عملياتها الاجرامية عن بعد عبر استعمال الوسائل الحديثة؛ لكن هناك أسباب لانتشارها وهي كالتالي:

1/ أسباب اجتماعية-نفسية: تعد الأسرة من اهم النظم الاجتماعية المستقرة في حياة الفرد وفي بناء شخصية ابنائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، لذلك فالتفكك الأسري وعدم وجود مركزية في ادارة الأسرة يكون سببا اساسيا لانحراف ابنائها وخاصة المراهقين منهم فضلا عن اختلاف اساليب التربية في المجتمع، فحين يتصل الفرد بأصدقاء من فئة أخرى غير قوينة تسعى الى سلوك اجرامي وتعمل على مخالفة المبادئ القانونية التي يقرها المشرع، فان ذلك سيؤدي بالفرد وبمن اختلط معه إلى سلوك ارتكاب جريمة المخدرات بتعاطيها أو المتاجرة بها (عكاشة، 1982، ص488). هذا فضلا عن ضعف الدين لدى المتعاطين للمخدرات ، لان الشريعة الإسلامية واضحة في تحريم كل ما هو مؤذي بالصحة ومنها (الخمر- المخدرات)(العاني، 2001، ص357)، وإن انعدام الامن الاجتماعي في العراق بعد سنة 2003م، زاد من الشعور بالتهميش والحرمان وصور العزلة والتمرد مما انعكس سلبا على اتجاهات ومواقف بعض الافراد وانماط سلوكهم. إذ يمكن معرفة الأسباب النفسية للتعاطي والادمان في المجتمع العراقي بما يلي(خليفة،2022، ص82) :

- أ. محاولة مبنية على افكار غير واقعية لنسيان الهموم وجلب السرور والمتعة.
- ب. دافع الاستمتاع الجنسي ، فقد دلت الكثير من الدراسات أن أكثر المنحرفين عن الطريق الصحيح يسلكون في حياتهم طرائق مختلفة لتحقيق ما تشتهيهم انفسهم واشباع غرائزهم. وبما ان المخدرات بأنواعها تؤثر في المراكز العقلية الحساسة وتسبب حالة الارتياح، فأنها ايضا تقف وراء الاعتقاد الخاطيء لدى الطبقات الفقيرة بان تناولها يؤدي إلى زيادة النشاط الجنسي والاستمتاع به مدة أطول، ويكون هذ الاعتقاد الغير صحيح في دفع الشباب الى تناول نوع او عدة انواع من المخدرات(فتح الباب وعبادة، ١٩٦٧ ، ص ٣-٤) .
- ج. تعاطي المخدرات بدافع التخلص من الشعور بالإحباط والقلق المستمر الذي يصيب الفرد نتيجة تعرضه الى احباطات مختلفة في حياته، منها الفشل في الحياة الزوجية أو اكتشاف امور بعد

الزواج تجعله غير قادر على تغييرها , أو تأنيب الضمير الناجم عن فعل ادى الى الاضرار بالأخرين وبقاء هاجس الشعور بالذنب يطارده مما يؤدي به الى محاولة نسيان الواقع.

2 / الاسباب الاقتصادية: للأسباب والعوامل الاقتصادية دورا في دفع الافراد لارتكاب هذا النوع من الجرائم لان الحالة الاقتصادية لكل مجتمع تؤثر سلبا او ايجابا في توجيه سلوك الافراد داخل كل مجتمع , ولعل من اهم الاسباب الاقتصادية الحالة المادية المتردية للفرد , وخاصة عند ضعاف النفوس قد تؤدي بهم الى ارتكاب جريمة تعاطي المخدرات, فضلاً عن البطالة وسوء استغلال اوقات الفراغ تعد من اسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها للحصول على الاموال بطريقة الاتجار غير المشروع (عبود, 2025, ص910). عن طريق تهريب المخدرات عبر أساليب مختلفة ومنها متطورة عن طريق استخدام الطائرات المسيّرة (الدرون) , بسبب قدرتها على التسلل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما يرفع من مستوى التحدي في مكافحة الجريمة المنظمة (غيلان, 2025, ص556).

وبذلك تعد المخدرات من أهم المشاكل التي تسبب خطر بالغ بصدد مستقبل المجتمع, وذلك لأن لها تأثيرات الفردية واجتماعية وصحية. واقتصادية دائمية عبر مرور الفرد بعدة مراحل الإدمان على المخدرات (مرحلة الأعتياد، مرحلة التحمل ، مرحلة الاعتماد والاستعباد أو التبعية) (الساعدي و القاضي و مهدي , 2025, ص104).

3/ أسباب أمنية: باتت مشكلة المخدرات ظاهرة تشكل تهديداً للأمن وخطراً واقعاً لا تقل عن خطر الارهاب والعنف فإن انتشارها بين طبقة الشباب قد اقلق الامن المجتمعي والمؤسسي، لان الوقوع تحت سطوة الادمان وذهاب العقل يمكن ان يؤدي بالمتعاطي الى ارتكاب أي جريمة تضر أمن المجتمع (ابو جناح ، ٢٠١٦ ، ص ١١١) ؛ كما حدث في جامعة الاسراء الاهلية في بغداد وتسبب احد طلابها المنفصلين عنها ودخوله بسلاحه دون ان يفتش من قبل أمنية الجامعة وهو في حالة تعاطي للمخدرات الى قتل خمسة من طلابها.

لهذا تعد المخدرات من اخطر ما تعانیه المجتمعات الفقيرة والغنية المتقدمة والنامية على حد سواء فلها إبعادها الخطيرة على الأمن القومي للدولة كونها جزءاً من مشكلة عالمية لها امتدادات تاريخية، والعراق وان صنفته التقديرات الدولية بأنه اقل الدول الاقليمية من حيث رواج تلك الظاهرة إلا أن ما خلفه الاحتلال الامريكي من فوضى وانفلات امني الى جانب التعقيدات التي اتسم بها المجتمع , وضعف قدرة الدولة على ضبط الحدود مع دول الجوار صارت تجارة المخدرات سلعة يغتنى بها مروجيها، وذلك لانشغال المؤسسات والاجهزة الامنية لدرء المخاطر الناجمة عن الارهاب والسلاح المنفلت وترسيخ سلطان الدولة، لذلك فقد استطاعت شبكات العصابات الدولية المنظمة لتجارة المخدرات إدخال كميات كبيرة إلى العراق , ففي السنوات القليلة الماضية، تحول العراق من ممر عبور لتجارة وتهريب المخدرات الدولية، الى بؤرة استهلاك وتصنيع لأصناف

مختلفة من المواد المخدرة؛ إذ كشفت احصائية لمكتب المخدرات ومتابعة الجريمة التابع للأمم المتحدة عن عدد تقريبي لنسبة المدمنين بين الشباب العراقي بعد سنة 2003، حسب تقريرها الصادر في عام 2017، ان من بين كل عشر اشخاص تتراوح اعمارهم بين (18-30) سنة يدمن ثلاثة اشخاص على المخدرات (العامري، 2023، ص7). لذلك، ادركت السلطات العليا حجم المشكلة وابعادها الهدامة. وبالفعل، بدأت ملامح صياغة استراتيجية مكافحة المخدرات في العراق بالاكتمال والاعتماد على أركانها الامنية والاستخبارية والتشريعية والمجتمعية والتنمية. فسبق وان اقر العراق قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم خمسين لسنة 2017 والذي تأسست بموجبه الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والمكلفة بتنسيق جهود التعاون بين الجهات المختصة في هذا المجال فضلاً عن وضع السياسات الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية. ويتوجه العراق اليوم أيضا الى تعزيز البنية التحتية الضرورية لإعادة تأهيل المدمنين عن طريق بناء المصحات ومؤسسات الرعاية لضحايا الادمان (المصدر نفسه، ص9). فضلاً عن فرض توجيه المؤسسات الرسمية للدولة والأجهزة الأمنية للإعلام بوسائله المتنوعة والجامعات والمعاهد والمدارس والمراكز الدينية والثقافية المختلفة في سبيل توعية الشباب من مخاطر الإدمان على المخدرات.

ثانياً: التقديرات الرسمية للمخدرات في العراق

لابد من الاعتراف بان بعض الافكار والممارسات السلوكية التي يشهدها المجتمع الانساني عموماً والعراقي بوجه الخصوص ليست بعيدة عما تصدره العولمة من حيث تأثيرها على شخصية الفرد وما يمارسه من انماط سلوكية معينة من خلال ما تبثه بعض القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي للتأثير على المنظومات القيمية، والاخلاقية وربما الحث على ارتكاب بعض الممارسات والانحرافات السلوكية. ولهذا، فقد سجل العراق عدد المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية لدى وزارة الصحة العراقية / مكافحة المخدرات لـ(سنة ٢٠٠٨) (١٤٦٢) حالة ادمان، وإن معظم المدمنين هم من فئة الاعمار تحت سن (17 سنة) ويتراوح اعدادهم (61) حالة. أما الشباب ممن تتراوح اعمارهم في سن (١٨) سنة وأكثر فيقدرون بـ(1401) حالة (وزارة الصحة، 2008). إذ استغلت عصابات او ما تسمى (المافيات) التهريب وتجار المخدرات ضعف وسائل الضبط الاجتماعي واختلال الرقابة القانونية وانفتاح الحدود مع الدول الجوار لكي تدخل اليه الاف الاطنان من مختلف انواع المخدرات والمؤثرات العقلية، اذ يتم تهريب المخدرات من خلال اخفائها في حقائب السفر او اخفائها بطرق فنية مبتكرة في السلع و المواد الغذائية والبضائع وغيرها، ويشترك في تهريبها وتوزيعها تجار كبار إذ يقومون بإخفاء هذه المواد في مخازن مموهة تحت اسم المواد الغذائية او بعض الاجهزة المنزلية، فقد اشارت بعض التقارير الامنية ان مخازن منطقة البتاوين في بغداد، تزود معظم انحاء مناطق بغداد بالمواد المخدرة كالهروين والحبوب المخدرة وحتى امتدت خدماتها لمناطق اخرى من العراق (حافظ، 2012، ص140)، والاعداد اخذت

بالزيادة نتيجة التجارة المنظمة لها من قبل الأشخاص المستفيدين والمحميين من المفسدين الموجودين في أجهزة الدولة توضحها الجداول التالية:

جدول رقم (1) كمية المخدرات المضبوطة والمؤثرات العقلية في محافظات العراق لسنة 2020													
الحبوب المضبوطة		المواد المخدرة المضبوطة											المحافظة
حبوب الكبتاجون (صفر - 1)	المؤثرات العقلية	المجموع	كوكائين		ميثيل امفيتامين (كريستال)		هيروين		افيون		حشيش		
			كغم	غم	كغم	غم	كغم	غم	كغم	غم	كغم	غم	
72,721	26,679	27546	0	0	23	1174	0	0	0	0	3	372	بغداد
5730	407	2176	0	0	1	626	0	0	0	0	0	550	المتن
24647	66254	5039	0	0	3	982	0	0	0	15	1	42	كربلاء المقدسة
32285	30223	1767	0	28	1	650	0	6	0	0	0	83	بابل
146746	9109	19270	0	0	17	2022	0	0	0	148	0	100	النجف الاشرف
402501	9902	15737	0	0	9	1728	0	0	0	0	4	1009	ذي قار
52	3301	9076	0	0	3	1396	0	302	2	988	1	390	ديالى
75061	791404	95644	0	0	25	2074	0	0	0	236	67	1334	البصرة
0	8716	1295	0	0	0	1211	0	0	0	80	0	4	صلاح الدين
4654	5745	154546	0	0	16	2084	0	0	1	998	134	464	ميسان
282	16655	6804	0	0	4	1372	0	9	0	1393	0	30	واسط
925,543	30678	74748	0	0	1	699	0	0	0	0	73	49	الانبار
9377	5533	5282	0	0	5	191	0	0	0	57	0	34	الديوانية
265260	14,627,032	7339	0	0	4	1675	0	34	0	0	1	630	كركوك
500	133454	57	0	0	0	54	0	0	0	0	0	3	نينوى
1,965,359	15,765,092	426326	0	28	112	17938	0	351	3	3915	284	5094	المجموع
			0.028		129.938		0.351		6.915		289.094		ع

المصدر/ إحصائية وزارة الداخلية العراقية لسنة 2020.

جدول رقم (2) توزيع المتهمين بجرائم المخدرات وتصنيفهم في محافظات العراق حسب الجنس والمهن والفئات العمرية لسنة 2021 عدا اقليم كردستان

المحكومين		الموقوفين														الفئات	ن			
		المجموع	مواد قانونية أخرى		32 مخدرات		28 مخدرات		27 مخدرات		المجموع	32 مخدرات		28 مخدرات				27 مخدرات		المجموع
			اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور		اناث	ذكور	اناث	ذكور			اناث	ذكور	
58	0	0	0	31	0	27	0	81	0	0	0	7	2	72	0	التحقيقات الخاصة	1			
138	0	1	0	71	0	66	0	789	0	2	4	418	8	357	0	بغداد الكرخ	2			
579	0	2	4	348	3	222	0	1334	0	0	5	680	29	618	2	بغداد الرصافة	3			
204	0	7	0	60	0	137	0	539	0	5	0	214	0	320	0	المثنى	4			
499	0	5	4	238	2	250	0	568	0	5	4	158	3	398	0	كربلاء المقدسة	5			
1031	0	7	0	763	0	261	0	1711	0	4	107	949	98	553	0	بابل	6			
396	0	0	60	155	0	181	0	1028	0	0	2	478	2	546	0	النجف الاشرف	7			
413	0	3	0	259	0	151	0	713	0	0	1	201	4	507	0	ذي قار	8			

23 7	0	0	2	14 1	0	92	2	442	0	3	2	15 0	8	27 2	7	ديالى	9
11 20	0	2	1	41 8	0	69 6	3	205 6	1	10	9	94 7	17	10 68	4	البصرة	1 0
63	0	10	0	40	0	13	0	164	1	18	2	67	0	76	0	صلاح الدين	1 1
63 7	0	5	6	41 4	0	21 0	2	820	0	0	4	40 6	16	39 2	2	ميسان	1 2
12 1	0	0	1	82	0	36	2	571	0	0	1	10 6	5	45 9	0	واسط	1 3
17 0	0	1	4	77	0	88	0	513	0	7	2	19 4	0	31 0	0	الانبار	1 4
28 6	0	0	0	21 0	0	76	0	779	1	1	1	32 2	9	44 5	0	الديوانية	1 5
32 2	0	3	14	25 9	1	45	0	418	0	4	12	20 8	3	19 1	0	كركوك	1 6
66	0	18	0	14	0	34	0	296	5	20	0	45	0	22 6	0	نينوى	1 7
63 40	0	64	96	35 80	6	25 85	9	128 22	8	79	15 6	55 50	20 4	68 10	15	المجموع	

المصدر/ إحصائية وزارة الداخلية العراقية لسنة 2021.

جدول رقم (3) المواد القانونية للموقوفين والمحكومين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية في محافظات العراق من عام 2022 عدا اقليم كردستان

المحكومين		الموقوفين												الإقسام	رقم		
		27 مخدرات			28 مخدرات		32 مخدرات		قانونية أخرى		المجموع						
		مواد قانونية أخرى	32 مخدرات		28 مخدرات		32 مخدرات		قانونية أخرى		المجموع		27 مخدرات				
المجموع	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	التحقيقات الخاصة	رقم		
	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى	مواد قانونية أخرى				
59	0	5	1	10	0	43	0	87	1	1	0	10	0	73	2	1	
515	0	0	0	33	2	18	0	123	0	0	13	10	32	5	18	0	2
797	0	21	6	46	3	30	0	214	0	3	23	15	64	20	53	3	3
358	0	3	0	21	8	13	0	833	0	6	0	43	0	2	39	5	4
581	1	0	0	28	7	29	1	725	1	3	4	18	5	36	49	5	5
132	0	16	1	10	07	29	0	238	7	90	15	15	00	11	76	2	6
620	0	0	2	41	4	19	0	115	0	0	3	46	0	16	67	7	7
608	0	1	3	42	8	17	0	107	1	1	1	41	4	7	65	3	8

172	0	0	2	98	1	71	0	649	0	4	5	18	6	44	8	0	ديالى	9
993	0	0	4	40	9	56	5	236	0	4	8	89	29	14	21	8	البصرة	10
64	0	4	0	49	0	11	0	218	0	27	1	57	1	13	2	0	صلاح الدين	11
603	0	1	6	36	3	22	6	809	0	1	5	35	10	42	4	13	ميسان	12
272	0	1	1	17	0	98	2	687	0	1	4	16	4	51	7	0	واسط	13
181	0	5	0	11	1	61	0	548	0	0	1	22	5	31	8	1	الانبار	14
342	0	0	0	24	2	94	0	937	0	0	1	52	8	40	7	0	الديوانية	15
230	0	15	6	16	0	43	0	345	0	5	4	17	6	15	3	0	كركوك	16
181	0	3	0	11	0	66	0	644	0	11	1	17	4	45	2	1	تنبو	17
789	1	75	32	48	33	28	16	168	10	15	89	83	17	80	47	30	المجموع	
8				84		57		51		7		48	0	47				

المصدر/ إحصائية وزارة الداخلية العراقية لسنة 2022.

جدول رقم(4)المواد القانونية للموقوفين والمحكومين العراقيين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية في محافظات العراق 2023																	
المحكومين							الموقوفين							الفئات	ت		
المجموع	مواد قانونية أخرى		32 مخدرات		28 مخدرات		27 مخدرات	المجموع	مواد قانونية أخرى		32 مخدرات		28 مخدرات			27 مخدرات	المديريات
	انا	ذكو	انا	ذكو	انا	ذكو	ذكور		انا	ذكو	انا	ذكو	انا	ذكو		ذكور	
814	0	0	3	42	4	37	4	140	0	0	1	10	21	28	0	بغداد الكرخ	1
1735	2	19	8	10	1	41	31	169	0	5	2	13	17	27	10	بغداد الرصافة	2
17	0	2	0	0	0	10	5	101	0	1	1	1	3	79	16	التحقيقات الخاصة	3
342	0	1	1	18	0	15	1	568	5	19	0	29	0	24	0	المتنى	4
631	0	2	3	32	3	30	0	692	6	4	6	18	3	48	1	كربلاء المقدسة	5
1459	0	46	2	10	4	33	5	193	2	81	5	11	7	69	6	بابل	6
869	2	30	2	40	1	42	0	787	4	0	8	29	16	46	0	النجف الاشرف	7
733	1	5	1	38	1	33	1	109	3	9	2	37	7	69	2	ذي قار	8
227	0	0	1	16	2	58	0	493	2	22	4	24	10	20	0	ديالى	9

814	0	1	1	34	4	38	22	174	1	11	1	71	18	90	91	البصرة	10
81	1	6	0	65	0	9	0	282	2	41	1	12	0	11	0	صلاح الدين	11
356	0	5	4	16	2	17	7	567	2	9	0	13	14	39	15	ميسان	12
328	0	0	5	14	1	15	17	689	0	0	3	27	5	40	4	واسط	13
134	0	0	0	71	1	61	1	867	0	0	1	30	4	55	2	الانبار	14
413	0	0	0	31	0	98	0	110	2	1	6	53	2	56	0	الديوانية	15
249	0	1	4	19	0	54	0	413	1	35	8	23	3	12	0	كركوك	16
256	0	50	0	11	0	90	1	601	3	80	0	10	7	40	0	نينوى	17
9458	6	34	4	54	7	34	95	150	3	31	9	74	13	68	147	المجموع	

المصدر/ إحصائية وزارة الداخلية العراقية لسنة 2023.

وقد أكدت إحصائية وزارة الداخلية للسنوات 2020-2021-2023 ، أن في سنة 2020 المواد المخدرة المضبوطة تقدر بحوالي 426326 . أما في سنة 2021 فيقدر الموقوفين بسبب المخدرات حوالي 12822، والمحكومين حوالي 6340. أما في سنة 2022 فيقدر الموقوفين بحوالي 16851، والمحكومين حوالي 7898. وفي سنة 2023 يقدر الموقوفين بحوالي 15043، والمحكومين بحوالي 9458، وهذه الجهود الأمنية المكثفة رغم شجاعتها وبراعتها في الحد من تجارة وتعاطي المخدرات لكنها مازالت

تعاني من عقبات في الحد من انتشارها بسبب دقة عمل العصابات المنظمة وخاصة من الأجانب الداخلين الى العراق .

الخاتمة:

تفاقت مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في السنوات الأخيرة تقاماً كبيراً على الصعيدين الوطني والدولي، وامتدت أضرارها إلى الفرد والأسرة والمجتمع ، وكان لابد التصدي لها عبر التشريعات الداخلية التي سنت لمواجهةها سواء في التجريم أو في العقاب، فضلاً عن استحداث جهات تختص في مواجهة خطر المخدرات والوقاية منها ومراقبة ومعالجة متعاطيها. بعد أن كان من الدول التي تعد منفذاً لمرور المخدرات قبل سنة ٢٠٠٣م إلى دول الخليج وحتى أوروبا، إلا أن ظروفاً حتمت أن يصبح العراق متعاطياً، ومرجاً، ومحطة لزراعة المخدرات وصناعته، مع احتفاظه بكونه معبراً لهذه المواد؛ وهذا التحول يعود لعدة أسباب منها أن الأجهزة الأمنية للنظام العراقي السابق كانت تسيطر بنحو خفي على تجارة المخدرات القادمة من وسط آسيا وأفغانستان مروراً بإيران فالعراق ليتم إيصالها إلى دول الخليج، وكان هذا الأمر جزءاً من الحرب السياسية الخفية التي كان النظام السابق يشنها ضد الدول الخليجية المجاورة، وبطبيعة الحال كانت الأجهزة الأمنية العراقية تسيطر بنحو تام على المخدرات من خلال نقلها الى الدول المجاورة والحيلولة دون انتشارها داخل العراق. فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والحصار الاقتصادي لم يتيحا لغالبية الشعب العراقي شراء المخدرات التي كانت أسعارها مرتفعة قياساً بمستوى دخل المواطن آنذاك، عدا العقوبة والرقابة كانت شديدة تصل غالبيتها لحكم الإعدام؛ لكن الحال تغير بعد سنة ٢٠٠٣م ، وتحسنت الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، إذ أصبح بالإمكان شراء المخدرات والمؤثرات العقلية بأسعار منخفضة. فضلاً عن الخلل في المنظومة الإدارية - الأمنية التي وقفت خلف انتشار المخدرات وزيادة العصابات المنظمة لها، ولحد من هذه الظاهرة يلجئ الى طرق إصلاحية كالتنشئة عبر الأسرة ومؤسسات التعليم والمجتمع ، فضلاً عن الاعلام الذي يلعب دوراً حيوياً في توجيه سلوك الأفراد.

References

1. **Mohammed Saleh Adeeba.** (2009). *Organized Crime: A Comparative Legal Study*. Iraq. Kurdistan Center for Strategic Studies.
2. **Nabil Saqr & Qahrawi Ezz El-Din.** (2008). *Organized Crime: Smuggling, Drugs, and Money Laundering in Algerian Legislation*. Algeria. Dar Al-Huda.
3. **Shalal Khamis Al-Rubaie.** (2018). *Terrorism and Organized Crime*. Cairo. Egyptian Publishing & Distribution.
4. **Sherif Sayed Kamil.** (2001). *Organized Crime in Comparative Law*. Cairo. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
5. **Jihad Mohammed Al-Breizat.** (2008). *Organized Crime: An Analytical Study*. Jordan. Dar Al-Thaqafa for Publishing & Distribution.
6. **Mostafa Sweif.** (1992). *Drugs and Society: An Integrated Perspective*. Kuwait. Alam Al-Ma'rifa Series.
7. **Saida Rahamnia.** (2018). *Reasons for the Spread of Drug Abuse in Algeria*. Algeria. *Journal of Social Researcher*, University of Abdelhamid Mehri – Constantine 2, Issue 14.

8. **Mowaffaq Hammoud Abdul.** (2018). *Drug Crimes and Psychotropic Substances in Light of Iraqi Law No. 50 of 2017*. Iraq. Al-Sanhouri Library.
9. **Al-Allama Majd Al-Din Muhammad bin Ya'qub Al-Fayruzabadi.** (1978). *Al-Qamoos Al-Muheet*. Beirut. Dar Al-Fikr, Vol. 2.
10. **Mohammed Abdul.** (1988). *Drug Abuse Crime in Comparative Law*. Riyadh. Arab Center for Security Studies and Training, Vol. 2.
11. **Hamed Khazaal Al-Anzi.** (2014). *The Phenomenon of Drug Use and Addiction in Kuwaiti Society: Influencing Factors, Consequences, and Prevention Mechanisms – A Sociological Analysis*. Egypt. Ain Shams University Journal, Faculty of Arts, Vol. 45.
12. **Abu Abdurrahman Ahmad bin Shu'aib Al-Khurasani Al-Nasa'i.** (n.d.). *Kitab Al-Ashriba* (Hadith No. 5709).
13. **Ahmed Okasha.** (1982). *Contemporary Psychiatry*. Cairo. Anglo-Egyptian Bookshop.
14. **Abdul Latif Abdul Hameed Al-Ani.** (2001). *Social Values in Islam and Their Role in Immunization Against Crime*. Baghdad. *Journal of Islamic Education*, Issue 6.
15. **Hassan Salman Khalifa.** (2022). *The Role of Security Policy in Addressing Drug Abuse and Its Impact on Iraqi National Security*. *Hammurabi Journal*, Issue 43.
16. **Hassan Fath Al-Bab & Samir Abbada.** (1967). *Drugs: The Weapon of Colonialism and Reactionism*. Cairo. Dar Al-Kitab Al-Arabi.
17. **Mervat Qasim Abboud.** (2025). *Legal Frameworks for Combating Drug and Psychotropic Crimes*. Al-Mustansiriya University, *Journal of Law*.
18. **Jaafar Ghilan.** (2025). *The Crime of Drug Smuggling Using Drones*. Al-Mustansiriya University, *Journal of Law*, Issue 49.
19. **Mahmoud Shaker Abdul-Razzaq Al-Saadi, Adnan Al-Qadhi, & Abeer Mahdi.** (2025). *Rejection Sensitivity and Its Relationship to Awareness of Drug Dangers Among Preparatory School Students*. Al-Mustansiriya University, *Journal of Humanities*, Special Issue for the Conference (Feb 26-27, 2025).
20. **Rajab Mohammed Abu Janah.** (2016). *Drugs: The Scourge of the Era*. Libya. Al-Jamahiriya Publishing.
21. **Abbas Radi Al-Amiri.** (2023). *Managing Drug Risk as a Threat to Iraqi National Security*. *Journal of Intellectual Dialogue*, Issue 66.
22. **Ministry of Health.** (2008). *Office of the National Advisor for Mental Health, Statistics Division*.
23. **Naheda Abdul-Karim Hafez.** (2012). *Drugs: An Overview of Definition and Addiction*. Baghdad. *Journal of Social Studies*, House of Wisdom Publications, Issue 27.
24. **Ministry of Interior Statistics (2020-2021-2023).**